الدخل العالمي: لامساواة خانقة.. وتركيز مخيف

حصتها 40% من الدخل: الطبقة الوُسطى صمود أم تصدّع؟

79.5% من الثروة بقبضة 0.01% من السكان

25% الإيراد الضريبي من الدخل العالمي خلال 1980 - 2021

نشرة رقم 30 - عدد يوليو 2022

مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

دلة البركة
Dallah Albaraka

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية وتنمية موارد المجتمع
JOSOR
CULTURAL-DEVELOPMENT STUDIES-CONSULTING

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم عدد 30 - يوليو 2022

www.josor.org

0.01% من السكان يستحوذون على 79.5% من الثروة الشخصية عالمياً

■ جمال محمد غيطاس

إذا امتلك شخص ما مليار دولار في عام ما، فهذا معناه أن ثروته خلال هذا العام تعادل ثروة مليون و 441 الفا و961 شخص يعيشون تحت خط الفقر، أي الذين يمكن لكل منهم تكوين ثروة قدرها 693.5 دولار في العام بواقع 1.9 دولار في اليوم، طبقا لتعريف خط الفقر الصادر عن البنك الدولي في 2015، وتبعا لهذا المثال البسيط، ليس مستغربا أن تخرج أحدث الأرقام الخاصة بالثروة الشخصية داخل مؤشر حالة "عدم المساواة في الدخل" عالميا، لتؤكد أنه خلال السنوات السبع والعشرين الأخيرة – أي من 1995 الي 2021 - تركزت الثروة الشخصية عالميا لدي عدد ضئيل جدا من الافراد، ففي المتوسط، كانت هناك خلال هذه الفترة شريحة تقدر بـ 0.01% من البشر، تستحوذ وتمتلك 79.5% من الثروات الشخصية القائمة على كوكب الأرض، فيما يملك 99.99% من البشر على الـ 20.5% الباقية من الثروة الشخصية.

في الثلاثين من يونيو **2022**، نشر مشروع قاعدة بيانات عدم المساواة في الدخل عالميا https://www.wider.unu.edu/project/world-income-inequality-database-wiid ، التابع لجامعة الأمم المتحدة أحدث ما لديه من بيانات حول أنماط توزيع الثروة الشخصية عالميا، وقام مركز جسور بمراجعة وتصنيف وتحليل هذه البيانات الأولية، ويعرض الجدول رقم «**1**» المستخلص من التحليل، النسب المئوية التي ترصد حالة عدم المساواة في توزيع الثروة على الشرائح الأدنى والأعلى ثروة بين سكان العالم طبقا لصافي الثروة الشخصية للأفراد، بحسب حجم كل شريحة سكانية بالنسبة لإجمالي عدد السكان ونصيبها من الثروة الشخصية.

سكان العالم ينضوون في الشريحة التي يوجد بها تنوع في الفقر ودرجاته، كالفقر المدقع، والفقر الأقل وطأة، ويستحوذ هؤلاء جميعا على حصة قدرها **0.0017%** فقط من الثروة الشخصية حول العالم، على الرغم من أنهم يمثلون نصف عدده.

في الدرجة الأعلى قليلاً من الثروة، تقع شريحة تمثل **40%** من سكان العالم، تستحوذ على حصة من الثروة الشخصية أعلى بصورة طفيفة من الحصة التي تستحوذ عليها شريحة الـ **50%** السابقة، حيث بلغ متوسط هذه الحصة خلال الفترة المشار إليها **0.03%**.

في معرض شرحه للبيانات، يقول مشروع « بيانات عدم مساواة في العالم» أن الشرائح الثلاث السابقة تمثل **89%** من سكان العالم، وبالنظر الي الجدول

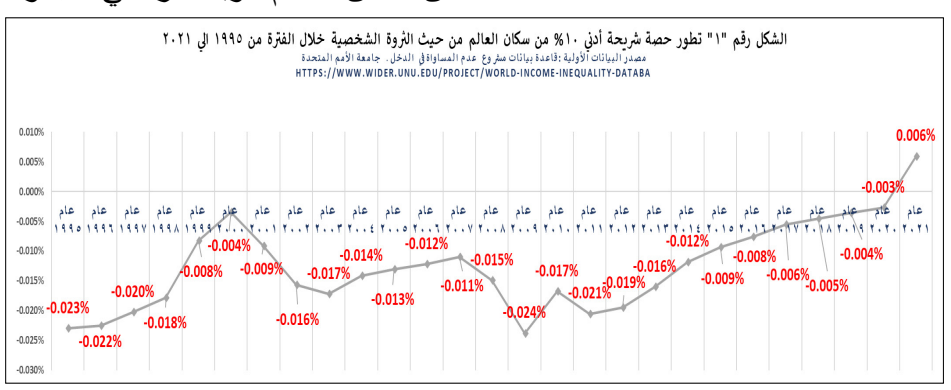

وعند مراجعة النسب المعروضة بالجدول يتبين أن شريحة الـ **10%** من البشر الاشد فقرا بين سكان العالم، كان متوسط حصة ثرواتهم خلال الفترة من عام **1995** الي **2021** حوالي **0.01%**، أي تحت خط الفقر ويعانون الفاقة والديون، وعند مراجعة الدرجة الأعلى في سلم الثروة، يلاحظ أن ضآلة الثروة أو ربما انعدامها شملت أيضاً شريحة أوسع تضم نصف سكان العالم، حيث تشير البيانات إلي أن **50%** من

يتضح أن هؤلاء جميعا يستحوذون على ما مقداره **0.032%** فقط من الثروة الشخصية عالميا، ويأتي بعدهم شريحة أعلى **10%** من السكان من حيث الثروة الشخصية، والتي تستحوذ بمفردها على **0.65%** من الثروة، وبالتالي يمثل الشرائح الأربع **99%** من سكان العالم، بحصة اجمالية **0.684%** في المتوسط، أي أعلى من النصف في المائة بقليل.

في الـ **1%** المتبقي من السكان، تبين أن **0.9%** منهم يستحوذون على **3.54%** من الثروة الشخصية، ويستحوذ عشر العشر المتبقي وهو **0.1%** من السكان على **16.29%** من الثروة، وأخيرا تستحوذ شريحة بالغة الضآلة، تعادل جزء من مائة جزء من الواحد في المئة، أو **0.01%** على **79.53%** من الثروة، وذلك كله كمتوسط عام خلال الفترة المشار إليها.

ولو تتبعنا تطور حالة الفقر المدقع والأشد ضراوة، الذي تمثله حصة شريحة أدني **10%** من سكان العالم من حيث الثروة الشخصية خلال الفترة من **1995** الي **2021**، سنجد أن هذه الحصة ظلت دون الصفر في المائة لمدة **26** سنة متصلة من بين الـ **27** سنة محل الدارسة، أي منذ عام **1995** الي **2020**، وفي العام الماضي **2021** تحركت لأعلى قليلا لتسجل **0.006%**

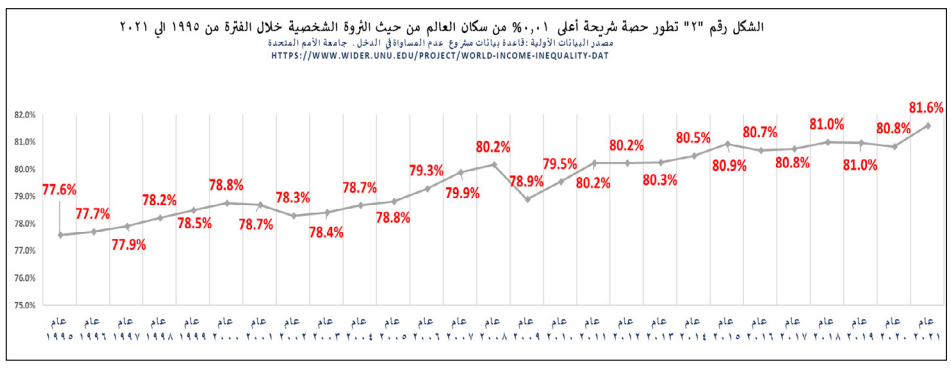

كرقم موجب لأول مرة.

وعلى الرغم من أن ثروة هذه الفئة من الناس كانت دون الصفر طوال هذه السنوات، إلا أن مستوي حدة الفقر لم يكن واحداً، بل شهد تغيرات من آن لأخر، حيث بدأ منحني التطور من نقطة منخفضة تعبر عن أشد حالات الفقر خلال الفترة بأكملها، وساعتها كان الحصة **-0.023%**، ثم بدأت تتصاعد بصورة طفيفة حتي اقتربت من الصفر في عام **2000** حينما سجلت **0.004%**، ثم أخذت في التدهور مجددا خلال العقد الأول من القرن الحالي، لتصل لأقل مستوي لها في العام **2009**، حينما سجلت **-0.024%**، ثم عادت للارتفاع التدريجي البطيء للغاية بصورة مستمرة خلال الـ **12** عاما التالية، لتتجاوز الصفر بقليل وتنتقل للحالة الموجبة العام الماضي.

سنجد النقيض تماما في رحلة الغني الفاحش والتركيز المخيف للثروة، الذي تمثله شريحة الـ **0.01%** الأكثر استحواذا على الثروة الشخصية حول العالم، حيث يشير المنحني الخاص بثروات هذه الفئة الموضح بالشكل رقم «**2**»، إلى أن حصة هذه الشريحة بدأت من نقطة مرتفعة جدا، حيث بلغت **77.6%** في العام **1995**، ثم تصاعدت لتصل الي **78.8%** في عام **2000**، ثم هبطت الي **78.4%** في عام **2003**، ثم شهدت رحلة صعود جديدة قادتها الي **80.2%** في عام **2008**، ثم هبطت للمعدلات السابقة وبلغت **78.9%** في **2009**، لتبدأ بعدها رحلة جديدة من الارتفاع المستمر حتي انتهت عند حصة قدرها **81.6%** العام الماضي **2021**.

يتوافق الاتجاه العام الذي يجسده هذا المنحني مع الأرقام الخاصة بعدد الملياردريات وثرواتهم حول العالم المذكورة بقائمة مجلة فوربس لعام **2021**، حيث ورد بالقائمة أن عدد الملياردريات حول العالم بلغ **2095** ملياردريرا في عام **2020**، بثروة قدرها **8** تريليونات دولار، وذلك بعد أن كان العدد **470** ملياردريرا في عام **2000** بثروة قدرها **898** مليار دولار.

وإذا ما عدنا للمثال البسيط الذى أوردناه آنفا، من أن كل مليار دولار يعادل ثروة مليون و **441** الفا و**961** شخص يعيشون تحت خط الفقر، فهذا معناه أن ثروة الـ **2095** ملياردير والبالغة **8** تريليونات، تعادل ثروة **11.5** مليار شخص ممن يعيشون تحت خط الفقر.

نخلص من ذلك إلي أنه بين الفقر المدقع الأشد وطأة، والغني الفاحش الاشرس تركيزا، بات عالمنا مقسما بين غالبية ساحقة أو شبه ساحقة تزيد نسبتها وتنكمش ثروتها مع الوقت، وأقلية بالغة الضآلة، تقل نسبتها وتتضخم ثرواتها مع الوقت، مما يرسخ حالة عدم مساواة الخانقة والتركيز المخيف في الثروة الشخصية، ويجعل أحلام العدالة والمساواة اثرا بعد عين، أو حلم يقظة يستعصي على الحدوث.

أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم عدد 30 - يوليو 2022

www.josor.org

تستحوذ على 39.5% من الدخل العالمي: الطبقة الوُسطى تصمُد أم تتصدّع؟

■ محمود سلامة الشريف

يُقسّم تقرير "اللاّمساواة العالمي 2022" سُكان العالم من حيث "الدخل القومي" إلى ثلاث فئات رئيسية، الأولى هي الفئة الأغنى وتُمثل 10% فقط من السُكان، وتستحوذ هذه الفئة مُنفردة على 52% من الدخل، أمّا الفئة الثانية هي الفئة الوُسطى والتي تبلغ نسبتها 40% من سُكان العالم وتستحوذ بدورها على 39.5% من الدخل، أما الفئة الثالثة وتشمل 50% من السُكان لم يتجاوز نصيبها من الدخل 8.5% فقط. كما هو موضح بالشكل رقم(1). إزاء هذه الحالة من اللامساواة الصارخة بين فئات سكان العالم الثلاثة، هل تصمُد الطبقة الوُسطى أم تتصدّع وتتآكل؟ ولماذا الطبقة الوُسطى على وجه الخصوص؟

تكمُن أهمية الطبقة الوُسطى في كونها الأكثر استهلاكاً، فقد أنفقت ما مجموعه **44** تريليون دولار في عام **2020** أي **68%** من إنفاق المستهلكين في العالم، ما يُحفزّ بدوره عملية الإنتاج والتصنيع فهي الفئة المستهدفة لاعتبارها محركاً لاقتصادات الدول. كذلك هي الفئة ذاتها التي يستهدفها القطاع المصرفي، فالخدمات المصرفية كالقروض الشخصية وقروض السيارات والبطاقات الائتمانية على سبيل المثال تخرج عن مقدور الفئة الفقيرة ولا تحتاج لها فئة الموسرين في الأغلب، بينما العامل المُحفز لها هي الطبقة الوسطي التي تسهم بشكل كبير في تعاظم نشاط هذا القطاع، الطبقة الوُسطى كذلك هي الأكثر سعياً نحو التعليم والأكثر قدرة على تحمّل مشاقه وأعباءه المادية والمعنوية لإيمانها بأنه السبيل الوحيد لكسب العيش فيخرج منها السواد الأعظم من المبتكرين ورواد الأعمال والموظفين العموميين وغيرهم. من ثم تتكوّن علاقة طردية بين حجم الطبقة الوسطي والنمو الاقتصادي للدولة، فكلما زاد حجمها على حساب الفئة الفقيرة وفئة الأغنياء كان ذلك مؤشراً صحيّاً والعكس صحيح. ولكن من هُم الأشخاص الذين يدخلون ضمن الطبقة الوُسطى؟ وهل تتفاوت حصص دخلهم بحسب موقعهم الجغرافي؟

ليس من السهل وضع تعريف مُحدد وحاسم لمفهوم ونطاق الطبقة الوُسطى على مستوى العالم، إذ تختلف هذه الطبقة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، مع وضع البُعديّن الاقتصادي والاجتماعي عين الاعتبار، إلا أنه بحسب دراسة أجراها معهد بروكنجز «BROOKINGS» تنقسم هذه الطبقة إلى الطبقة المتوسطة الدنيا (التي تكسب **11** إلى **50** دولارًا في اليوم في عام **2011** تعادل القوة الشرائية) والطبقة المتوسطة العليا (التي تكسب **51** إلى **110** دولارًا أمريكيًا في اليوم في عام **2011** تعادل القوة الشرائية). وإن كان هذا المعيار ليس قاطعاً على تحديد الطبقة الوُسطى إلا أنه يظل المعمول به لقياس هذه الطبقة في أغلب دول العالم، غير أن لهذه الفئة سماتها وقسماتها التي تتفرد بها وتميزها عن الفئتين الأخرتين الغنية والفقيرة، حيث ينتمي إليها كل من يستطيع أن يُلبّي حاجاته الأساسية مع الإحتفاظ بحد أدنى من جودتها، ويتمكن من عيش حياة كريمة يتمتّع فيها بأمان نسبي عن الفقر والعوز، يشعر بالقلق أحياناً إزاء التضخم أو الصدمات الاقتصادية التي تؤثر سلباً في مستوى معيشته إلا أنه لايزال قادراً على سداد فاتورة احتياجاته من المسكن والمأكل والمشرب.

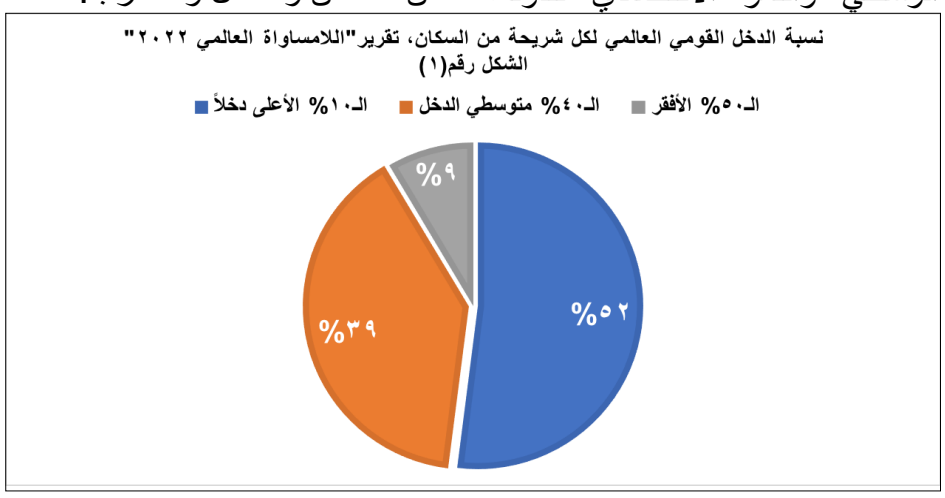

أما من حيث تموضع الطبقة الوُسطى بحسب المناطق الجغرافية فقد تفاوت نصيبها من الدخل في كل منطقة على حِدة، كما هو في الشكل رقم(**2**). إذ تصدّرت أوروبا ترتيب المناطق الثمانية واستحوذت الطبقة الوُسطى فيها على **45%** من إجمالي دخلها القومي، تلتها منطقتي آسيا الشرقية وأمريكا الشمالية إذ تخطّت نسبة استحواذ الطبقة الوُسطى على **40%** من إجمالي الدخل القومي لكل منطقة منهما، فيما تقلّصت نسبة استحواذ هذه الطبقة عن **40%** من الدخل القومي في المناطق الجغرافية الأخرى، وهم روسيا ووسط آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا جنوب الصحراء، جنوب وجنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أن المنطقتين الأخيرتين هما الأدنى من حيث نصيب الطبقة الوُسطى من الدخل القومي والتي بلغت **32%** من دخل كل منطقة.

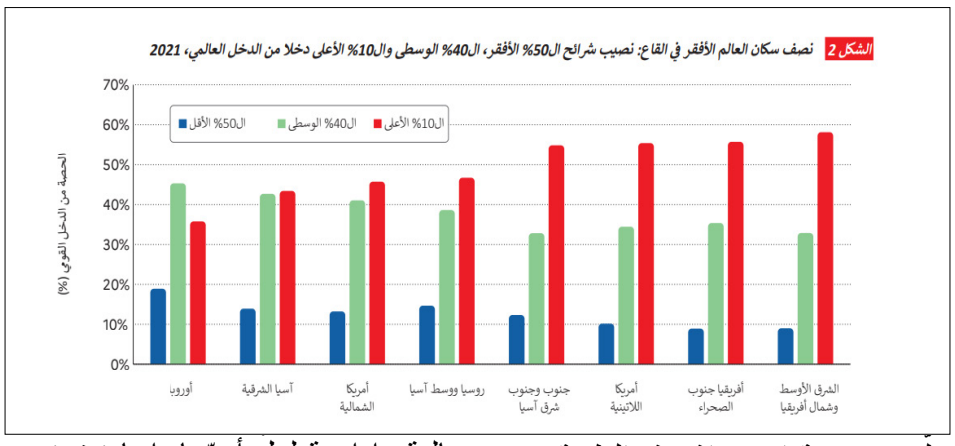

تُظهر البيانات كذلك حجم فجوة اللامساواة في الدخل بين الطبقة المتوسطة وطبقة الأغنياء التي تزداد حِدّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بأوروبا الأكثر مساواتية، حيث يبلغ نصيب طبقة الأغنياء **58%** من الدخل القومي في الأولى مقابل **36%** في الثانية، أمّا الطبقة الوُسطى استحوذت على **32%** من الدخل القومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل **45%** في أوروبا. كما أن وضع اللاّمساواة يظل كما هو في حالة تنافر عند مقارنة الطبقة الفقيرة بنظيرتها المتوسطة ففي أوروبا استحوذت الطبقة الفقيرة على **19%** من إجمالي الدخل القومي للمنطقة وهو الأعلى على الاطلاق بينما استحوذت الطبقة ذاتها على **9%** فقط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو الأدنى على الاطلاق. حالة اللاّمساواة التي تبدّت بجلاء في **4** مناطق جغرافية على الأقل تعكسُ الوضع الاقتصادي غير المستقر لها لتظل دولها مدعوة لاتخاذ ما يلزم نحو تخفيف حدّة اللامساواة بين مواطنيها وضرورة تمدُدّ رقعة الطبقة الوُسطى لتكون الغالبة، من خلال تبنّي حِزم سياسات مالية وإدارية لعل أهمّها: إعادة توزيع الدخل بين السُكان من خلال سياسة ضريبية فعّالة ومنصفة، زيادة الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية كالدعم المباشر لبعض السلع ووضع منظومة تعليمية وصحية تستغرق الفئات غير القادرة، تشجيع الشمول المالي وتسهيل الوصول للخدمات المصرفية، وغيرها.

وفي الإجابة على تساؤل: هل الطبقة المتوسطة تصمُد أم تتصدّع؟ فإن المؤشرات العالمية تبعث ببادرة أمل لا تنبئ فقط عن صمود الطبقة المتوسطة بلَ وتمدُدها عالمياً لتصل بحلول عام **2030** إلى حوالي **5.2** مليار نسمة، أي **65%** من سكان كوكب الأرض حينها. من ثم فإن الطبقة الوُسطى في العالم تنمو بِما متوسطه **140** مليون شخص سنوياً. وذلك رغم الصدمة التي تعرضّت لها هذه الطبقة خلال جائحة كورونا والتي فقدت بسببها **90** مليون شخص بحسب بيانات البنك الدولي ومركز «Pew» للأبحاث. غير أنه من الملاحظ أن اتساع نطاق الطبقة المتوسطة مستقبلاً لن يكون بالتساوي بين المناطق الجغرافية في العالم وإنما سوف يتركز بصفة أساسية في دول شرق أسيا ذات العدد الأكبر من السُكان والاقتصاد الأقوى بين اقتصادات العالم.

أخيراً لا مفر عن السعي نحو تمدد الطبقة الوُسطى وبخاصة في الدول النامية على حساب الطبقتين الغنيّة والفقيرة، فهي ظاهرة صحيّة تُحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الدولة، وتحدّ بشكل كبير من اللامساواة في الدخل، لتنزل منزلة الضرورة لا الرفاه الاجتماعي.

أسسه صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة هديل صالح كامل
المدير التنفيذي سليمان عبد المنعم

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم عدد 30 - يوليو 2022

www.josor.org

25% نسبة الإيراد الضريبي من الدخل العالمي خلال 1980-2021

■ إعداد وترجمة نهال زكي

منذ عام 1980 ونسبة الإيراد الضريبي من الدخل العالمي تتطور مع الوقت، حتى انتهي بها المطاف لتشكل 25% من الدخل العالمي في 2021، وبحسب ما أورده تقرير "اللامساواة في الدخل عالميا لعام 2022"، فإن هذا التطور لم يكن علي وتيره واحدة، بل تضمن العديد من الجوانب التي رصدها الفصل العاشر من التقرير خلال 1980 - 2021، ومن بينها أحوال التقدم الاجتماعي وإعادة توزيع الثروات وسياسات التحرر الاقتصادي في كلا من الدول الغنية والدول النامية والآخذة في النمو، والعوامل التي تؤثر على الاستثمارات في مجال التعليم والصحة والبنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بالإيراد الضريبي والإنفاق العام في الدول الناشئة وركود الإيراد الضريبي والإنفاق الاجتماعي العالمي، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي.

وفقا للتقرير .. تزايدت كلاً من الضرائب والإنفاق على مدى الأربعين عامًا الماضية في العديد من الدول الناشئة بدرجة أقل بكثير مما كانت عليه في الغرب في القرن العشرين، بينما تعرضت الإيرادات الحكومية بالدول ذات الدخل المُنخفض إما للانخفاض أو الرُكود. ويوضح الشكل **10.2a** أن الإيرادات الحكومية في الهند والصين شكلت **10 -15%** من الدخل القومي عام **1980**، أي نفس مستوى الدول الغنية قبل حوالي **60** عامًا. وبدءاً من نفس العام، ارتفعت إيرادات الضرائب الحكومية في هذه الدول إلى **15 -20%** من الدخل القومي، وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة، إلا أنها كانت أبطأ من تلك التي شهدتها الدول الغنية بين عامي **1920** و**1960**، حيث ارتفعت الإيرادات الحكومية من **10 -15%** إلى **30 -35%** من الدخل القومي. في روسيا وآسيا الوسطى، انخفضت الإيرادات من **35%** في منتصف التسعينيات، بعد انهيار الكتلة السوفيتية، إلى **30%** اليوم. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة من **19%** أو أقل إلى **15%**.

وطبقاً للنمط العام فإن العلاقة طردية بين الإيراد الضريبي وبين الإنفاق على الصحة والتعليم، فزيادة الأولى تعني زيادة الإنفاق في هذين المجالين. وبالفعل زاد الإنفاق العام في الدول الناشئة مثل الصين والبرازيل بين **1980** و**2020** من حوالي **1%** إلى **4%** من الدخل القومي، وقد ساهمت هذه الزيادة في مكافحة الفقر المُدقع، واحتواء عدم المساواة وتوليد فرص جديدة لنمو الدخل في هذه الدول. خلال نفس الفترة الزمنية، زاد الإنفاق في باقي دول أمريكا اللاتينية، بينما ارتفع بشكل طفيف في جنوب شرق آسيا، حيث تراوحت الزيادة في الهند بين أقل من **1**٪ بقليل إلى ما يزيد عن **1%** بمقدار ضعيف من الدخل القومي، وارتفع من **1%** إلى **1.8%** في إندونيسيا. أما في مجال الرعاية الصحية انخفض الإنفاق في الدول منخفضة الدخل بشكل عام منذ عام **2000**، من حوالي **1.3%** إلى **1%** من الدخل القومي.

Figure 10.2a Tax revenue and public spending on healthcare and education in Sub-Saharan Africa and South-South East Asia 1980-2019

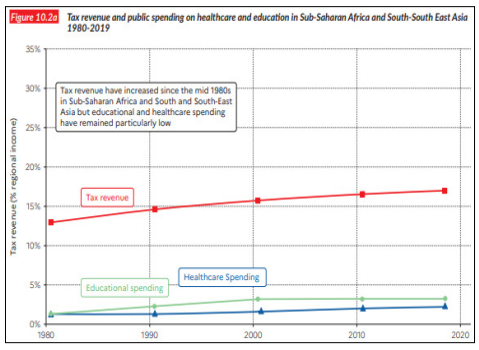

وشهد الإنفاق العام العالمي على التعليم ركودًا بلغ حوالي **5%** من الدخل العالمي، في حين زاد الإنفاق العام على الرعاية الصحية بشكل طفيف من **3%** في **1980** إلى حوالي **5%** من الدخل العالمي حتى تاريخه.

وعن أسباب رُكود الإيراد الضريبي العالمي والزيادة الضئيلة في الإنفاق على التعليم منذ الثمانينيات، يتبين أن أحد الأسباب الرئيسية للحد من الإيراد الضريبي هو أن الضرائب تكبح النمو الاقتصادي، ومن الشائع في هذا السياق أن الضرائب تُشوه الحوافز الاقتصادية، مما يُعيق عمل الأسواق والاستفادة من كامل إمكاناتها. وبالرغم من عرقلة بعض مستويات الضرائب للنشاط الاقتصادي، إلا أن فترات التوسع الضريبي في الدول الغنية لم تضُر بالنمو الاقتصادي. بل في واقع الأمر، عززت الضرائب التصاعُدية المُرتفعة عمليات النمو والتوظيف في أوروبا والولايات المتحدة أكثر من فترات التدرج الضريبي المنخفض أو الركود الضريبي.

وقد أقترن التَوسُع الضريبي والإنفاق الاجتماعي في الغرب بزيادات حادة في الضرائب التصاعُدية، حيث أدت مُعدلات هذه الضرائب، سواء على الدخل أو رأس المال، الى فرض ضرائب على الأطراف الاقتصادية الفاعلة بناءً على طاقاتهم، وبالتالي جَني إيرادات أكثر. ومن المعروف أن الضرائب التصاعُدية تهدُف الى عدالة الأنظمة الضريبية تجاه دافعي الضرائب، لذا ربط المُشرعون في جميع أنحاء العالم عبر التاريخ الارتفاع العام للدخل الحكومي بضرائب تصاعُدية، وقد بلغ متوسط أعلى معدل لضريبة الدخل الهامشي خلال **1950-1980** في الدول الغنية **72%**، ووصل هذا المتوسط إلى **92%** في الولايات المتحدة خلال **1951-1963**، بينما بلغ متوسط أعلى معدل للضريبة العقارية **80%** بين أوائل الأربعينيات ومنتصف السبعينيات، كما لوحِظت مُعدلات مرتفعة في المملكة المتحدة وألمانيا واليابان، وكذلك في فرنسا وغيرها من الدول ذات الدخل المرتفع أو الدول الناشئة- كما بالشكل **10.3**.

Figure 10.3 Progressive income tax rates across the world, 1900-2021

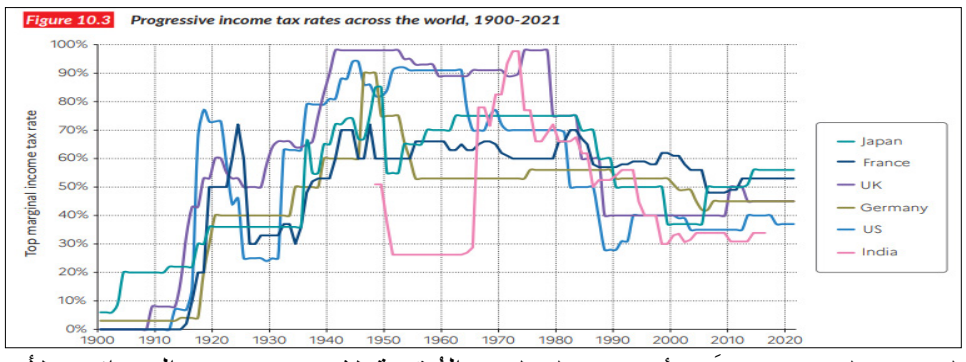

لكن في الثمانينيات، شَهِد أصحاب الدخل الأعلى في الولايات المتحدة انخفاضًا كبيرًا في ضرائبهم، بينما لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، بل إن الانخفاض الحاد بالنمو كان بعد هذه التخفيضات الضريبية الكبيرة وليس قبلها. مما يعني أن العديد من العوامل، بخلاف مُعدلات الضرائب، مثل النفقات التعليمية، وأنظمة العمل، والسياسة الصناعية...الخ، تؤثِر على مُعدلات نمو الاقتصاد الكُلي، ولكن التجارب الضريبية واسعة النطاق في الحياة الواقعية التي أجريت خلال **1980-2020** تُشير إلى أن الإعفاءات الضريبية لم ترق الى أهدافها، وتفتقر للروابط الواضحة بينها وبين الآثار الإيجابية على النمو والتوظيف.

أما السبب الآخر للنمو المُتباطئ للإنفاق الاجتماعي عالمياً، فهو زيادة التهرب الضريبي، مما كَبَح جِماح التصاعُد الضريبي والدعم العام للضرائب، لذا يُثار سؤال هام: إذا كان بإمكان بعض دافعي الضرائب التهرُب من السداد، فلماذا يلتزم غيرهم بالدفع؟ لقد شجع على التهرب الضريبي ظهور العولمة المالية وتحرير تدفقات رأس المال عبر الحدود (مع عدم وجود نظراء ضريبيين أو اجتماعيين أو تنظيميين)، وارتفعت الأصول المالية العالمية من **540%** إلى **960%** من الدخل العالمي وزادت بشكل أسرع من الثروة الإجمالية بين عامي **1995** و**2020**، تزامناً مع سيطرة حكومية ضئيلة أو معدومة على التدفقات المالية مما مهد الطريق للتهرب الضريبي من الأفراد الأثرياء والشركات متعددة الجنسيات.

وتُقدر حالياً ثروة الأسر في المَلاذ الضريبي بحوالي **10%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشير الأدلة إلى أن الثروة العالمية في الخارج قد زادت بشكل كبير مُنذ الثمانينيات. عام **1980**، تم حجز أقل من **2%** من رَسملة سوق الأسهم الأمريكية في المَلاذ الضريبي وارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من **10%** في أوائل **2010**. وأخيراً، أظهرت الأبحاث، أن التهرُب قد عرقل التقدُم الضريبي في جميع أنحاء العالم، وأن معظم الأفراد في الاقتصادات المُتقدمة لا يتهربون من الضرائب، لأن أغلب دخلهم من الأجور والمعاشات التقاعُدية يتم الإبلاغ عنها تلقائيًا إلى السلطات الضريبية. وعلى النقيض، تُظهر البيانات المُسرَبة تهرُبًا ضريبيًا منتشرًا في الشرائح الأعلى، حيث يتهرب أعلى **0.01%** من أصحاب الدخل بالدول الإسكندنافية من **25%** إلى **30%** من ضرائب الدخل الشخصي، وهو أعلى بكثير من مُتوسط مُعدل التهرُب بحوالي **3%** (انظر الشكل **10.5**)، ونظراً لأن الدول الاسكندنافية تحتل مرتبة بين الدول التي تتمتع بأعلى ثقة اجتماعية، وأدنى مستوى للفساد، وأقوى احترام لسيادة القانون، فإن التهرب بين الأثرياء قد يكون أعلى بكثير في دول أخرى.

Figure 10.5 Taxes evaded as a percentage of payable taxes in Scandinavian countries, 2000-2009

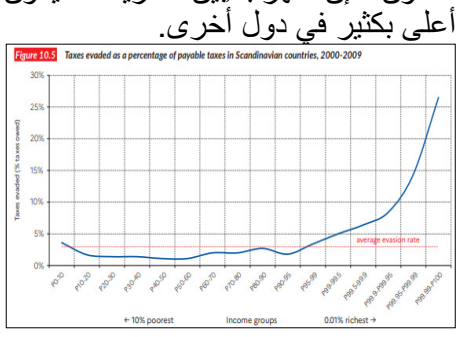

المصدر: تقرير اللامساواة العالمي 2022

التنفيذ الفني: إبراهيم أسامة